الأسرة والجريمة والانحراف

د. ناهدة عبد الكريم حافظ
كلية الآداب – جامعة بغداد

المقدمة

مع إن كثيراً من الناس يعتقد ان مفهوم الأسرة (Family) ، هو مفهوم معاش وواضح في حدود الخبرة الفردية والاجتماعية اليومية ، ومن ثم . فإن من الممكن تعريفه بيسر ، نجد إن هذا المفهوم يبدو شديد التعقيد بل ومستعصياً على التعريف ، كغيره من المفاهيم الأساسية التي تزخر بها علوم الانسان والمجتمع والتي استمدت اصلاً من لغة التعامل اليومي .

كذلك ليس ثمة من لا يدرك ، وبدرجة ما من الوضوح . إن للأسرة أهميتها في المجتمع society ، وأن لها على أبنائها خاصة تأثير بارز وفعال ، الى حد يرجع معه كثير منا مظاهر أنحراف أولئك الأبناء الى أسرهم مباشرة . غير إن تلك الصلة على نطاق العلم ، لا تبدو موثوقة ايضاً الى درجة الربط السببي الذي يجعل نمط التنشئة الأسرية سبباً وحيداً لمظاهر الأنحراف والجريمة .

إن هذه الصفحات تحاول ان توجز بعض صور العلاقة بين الاسرة وبين جرائم الشباب الناشئة ، مؤكدة دور العلاقات الأسرية في تحصينهم من أرتكاب الجريمة والسلوك المنحرف . ومع إن هذا الموضوع قد استغرق جهوداً كبيرة من جانب الباحثين ، وشغل مساحة واسعة من أدبيات علم الاجتماع وعلم النفس ، وعلم الأجرام ، فإن الحاجة الى مزيد من البحث والاستقصاء تبدو ماسة حتى اليوم، وذلك لما يتميز به الموضوع نفسه من أهمية قصوى تتمثل في الدور التنموي الذي يلعبه الشباب على صعيد المجتمع باعتبارهم المورد البشري الذي لا غنى عنه في أي مشروع لتقدم المجتمع وبناء أسس رخاءه ورفاهيته . فضلاً عن إن النظام الأسري هو أحد الأنظمة الرئيسة التي تمد تأثيرها إلى مجمل الحياة الاجتماعية ، ولذلك يقال عادة أن الأسرة هي لبنة المجتمع الأولى والأساسية .

تتناول الصفحات الآتية مفهوم الأسرة ووظائفها الرئيسة ومفهوم الانحراف والجريمة crime ، وصولاً الى ربط تصوري بين المفهومين يظهر شدة الصلة بينهما . وانعكاس أحدهما على الآخر ، مؤكداً أهمية تنمية الأسرة وصيانتها، وتعزيز بنيتها ، وأرضاء حاجاتها بما يؤمن أداءها السليم لوظائفها في مجتمع متغير شديد التعقيد .

إن الأشياء قد تعرف بأضدادها ، ومن ثم فإن أفضل طريقة لفهم دور الأسرة في تحصين أبنائها ضد الجريمة والانحراف هو في التعرف على دورها في إيجاد البيئة الملائمة للجريمة وللانحراف وعلاقة ذلك بالمجتمع الأكبر . ولذلك كان من المفيد ، أن نشير الى الفكرة التقليدية التي تقول إن هناك علاقة وثيقة بين التفكك الأسري وبين الجريمة والسلوك المنحرف لكنا في الوقت نفسه آثرنا أن تأخذ الجوانب الأخرى المتعلقة بأسر ذات علاقات وثيقة لكنها في الوقت نفسه تشكل عامل حث على الانحراف ، الى جانب ذلك التلكؤ بين نمط التنشئة التقليدي ومتطلبات الحياة في المجتمع الكبير ، وما تفرزه التغيرات الاجتماعية والحضارية من أدوار جديدة .

مفهوم الأسرة :

يعتقد إن هذا المفهوم مصدره لفظة "(الآصرة) ، وهي الرابطة وقد يقال إن "أصره" ، يعني حبسهُ ، والأصر بالكسر يعني العهد . وأسر بمعنى خلق "وشددنا أسرهم" أي خلقهم ، وأسرة الرجل رهطه لأنه يتقوى بهم[١] ، وفي "الأسر" و "الأصر" معنى الحبس . وكأن الأسرة توجد الانسان وتلزمه أي تحبسه على مبادئ وحقوق وواجبات معينة .

أما العائلة فهي من "العيلة" ، و"العالة" ، هي الفاقة ، يقال عال يعيل عيلةً وعيولاً ، إذا افتقر فهو عائل ، ومنه قوله تعالى : [وإن خفتم عيلةً] وعيال الرجل منْ يعوله وواحد العيال ، وأعال الرجل كثرتْ عياله فهو معيل والمرأة معيله[٢] .

ويبدو إن هذا التمايز بين الاسره والعائلة لا وجود له في الأدبيات العلمية، أن معجم علم الاجتماع يستخدم اللفظين بشكل مترادف[٣] .

عرف "برجس Burges"و"لوك Lock"، في كتابهما العائلة The Family : "بكونها جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية ، ناتجة عن صلات الزواج ، الدم والتبني . وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة وترتبط أعضاءها ، علاقات اجتماعية متماسكة أساسها المصالح والأهداف المشتركة" ، وكان "كنزلي ديفز Davis" قد عرفها "بأنها جماعة من الأفراد تربطها روابط دموية وعلاقات اجتماعية قوية" . وهذا تعريف ناقص ولاسيما للعائلة الغربية التي لا تتميز في بعض الحالات بالروابط الدموية حيث ان انتحار بعض أعضائها يكون من خلال التبني(٤) . وكان العالم "أوجبرن " و "نسكوف" في كتابهما الكلاسيكي قد عرّفا العائلة بكونها "رابطة اجتماعية من زوجين بمفردهما أو مع أطفالهما ، أو من زوج بمفرده أو زوجة بمفردها مع أطفالهما" . والأسرة قد تضم أشخاصاً آخرين كالجدود والأحفاد ، ولابد ان يشتركوا في معيشة واحدة مع الزوجين وأطفالهما(٥).

ويذهب "فختر" الى أن العائلة كجماعة مكونة من أولئك الأشخاص الذين يشاركون في أرضاء الحاجات الأساسية للحياة العائلية ، مثل ترتيبات العلاقات الجنسية ، والأنجاب ورعاية الأطفال ويضيف إنه في بعض المجتمعات يتسع مفهوم العائلة أفقياً وعمودياً ليضم كل أولئك الذين ينتسبون لبعضهم على نحوٍ معين ، سواء بواسطة الزواج ، أو الولادة ، أو التبني(٦) .

إن صورة العائلة ، وأهميتها النسبية تختلف من مجتمع لآخر ، ومن ثم فإن أي تعريف يركز على شكل واحد من أشكالها ويهمل الأخرى يعد تعريفاً قاصراً. فتعريف "برجس" مثلاً يعد كذلك لأنه لا يميز بين عوائل المجتمع الواحد وعوائل المجتمعات المختلفة إذ إن تعريفه ينطبق فقط على العائلة النووية Nuclear ، التي تتكون من الأب والأم والأطفال الصغار . هذه العائلة التي تعد وحدة Unit مستقلة عن وحدات المجتمع المحلي .. أن ظاهرة العائلة النووية هي من أحدث وأهم الظواهر الاجتماعية التي تميز المجتمعات الصناعية المتقدمة في غرب أوربا والولايات المتحدة . أما في المجتمعات البدائية البسيطة أو المجتمعات الزراعية

الريفية فإن العائلة النووية تعد وحدة أجتماعية ثانوية ملحقة او متصلة بالعائلة المرتبة او الممتدة . وقد قام كل من "بيل" و "فوكل" في كتابهما [مدخل حديث للعائلة] الذي نشر عام ١٩٦٠ بتعريف العائلة الممتدة (بأنها العائلة التي لها تنظيم أجتماعي أكبر من التنظيم الاجتماعي للعائلة النووية) . وقد ميز "جي ميردوخ" في كتابه : [التركيب الاجتماعي] الذي نشره عام ١٩٤٩ بين نوعين من العائلة المركبة النوع الأول هو العائلة الممتدة التي تتكون من عائلتين نوويتين أو أكثر تربطهم علاقات اجتماعية قوية ناتجة عن العلاقات القائمة بين الأباء والأبناء. والنوع الثاني هو عائلة تعدد الزوجات التي تتكون من عائلتين نوويتين أو أكثر تربطهم علاقات اجتماعية أساسها الأب المشترك[٧] .

أن الأسرة مهما اختلفت تعاريفها وتعدد صورها ، تظل النظام الاجتماعي الأهم ، لأنها توجد في كل المجتمعات الأنسانية وتؤمن لأفرادها بيئة يتبادلون خلالها المنافع ، ويشبعون حاجاتهم ، ومن خلالها يوجد الطفل وينمو ، وتتم أولى وأهم مراحل عملية التنشئة الاجتماعية . غير إن هذه الوظائف لم تظل على وتيرة واحدة ، وبنفس القوة ، في الماضي مقارنةً بالحاضر ، أو مقارنة ما بين المجتمعات المختلفة .

ويمكن القول عموماً انه حتى بداية هذا القرن كان جميع الحياة تقريباً تجري في نطاق الأسرة . أما الآن فالتربية والتوجيه الديني والعمل ، واللقاءات الاجتماعية والأنشطة الترويحية فيجري خارج الأسرة .

ومع ذلك فقد إستمرت الأسرة توفر البيئة المستقرة ، التي تتغير بسرعة أقل من تغير المجتمع المعقد خارجها . وهي المكان الذي يستطيع الفرد فيه أن يستجم ويسقط "قناعه الاجتماعي" ، ويكون على سجيته الحقيقية .

أي إن الأسرة ، مع كل التغيرات التي لحقت بوظائفها لا تزال تحتفظ بعدد آخر من هذه الوظائف ، ويقل أهمية من كل ما فقدته ، ويمكن إجمال تلك الوظائف فيما يأتي :

١ - لا تزال الأسرة اصلح نظام للتناسل يضمن للمجتمع نموه واستقراره .

٢ - الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه ، وتقوم الأم بأعمال المنزل وقد تعمل الزوجات او الزوجة أو بعض الأبناء فيزيدون بذلك من دخل الأسرة .

٣ - الأسرة هي المكان الطبيعي لنشأة العقائد الدينية واستمرارها .

٤ - تعد الأسرة المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الطفل لغته القومية .

٥ - تعد الأسرة المدرسة الأولى للطفل والتي يتلقى فيها مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك وآداب المحافظة على الحقوق والقيام بالواجبات .

٦ - تعكس الأسرة صفاتها على المجتمع ، فهي التي تكون الطفل وتصوغهُ وتحدد ميوله وتسد حاجاته وهي بذلك تعمل على تكامل شخصيته[٨].

ومع كل تلك الأهمية التي للأسرة في المجتمع الإنساني ، فإنها وبسبب عوامل عديدة ، تكاد اليوم تمر بأزمة كبرى على صعيد معظم مجتمعات العالم . أن عمليات التصنيع ، وتوطن الصناعة ، والهجرة وارتفاع مستوى الطموحات التعليمية والثقافية ، وخروج المرأة إلى العمل ، وتفاقم بعض الصعوبات الاقتصادية وأتساع نطاق التحضر ، زاد من مشكلات الأسرة إلى حد كبير ، فارتفعت نسب الطلاق ، وتعددت أشكال التفكك الأسري الأخرى ، وتفاقم إهمال الأسر لابنائها . أما بسبب وجود أنظمة بديلة لم تكن بمستوى الأداء الذي كانت تمارسه الأسرة ، أو بسبب صعوبات الحياة الأسرية ذاتها .

أنماط التفكك الأسري :

يقول "وليام جود Goode" ، أنه خلال المئات الماضية من السنين إذا شئنا ان نصدق الشهود كانت الأسرة في حالة من الانهيار المستمر . إن الفلاسفة والمفكرين والقساوسة وغيرهم يؤكدون ذلك ، ويؤكدون ان الأسرة في الجيل الذي عاش فيه كل منهم قد شهدت تدهور السلطة الوالدية ، كما إن الناس ما عادوا يلزمون بالمحرمات الجنسية ، والأزواج والزوجات لم يعودوا يثقون ببعضهم البعض ، والزوجات بدأن يتمردن على أزواجهن كل ذلك يقارنونه بفكرة أجدادهم،

إن علينا أن نستنتج إن الأسرة كانت هشة وكانت ذات صلابة أيضاً هشة لأنها كانت باستمرار بفترة تتعرض للتفكك ، وصلبة لأنها ظلت موجودة ولم تختفي ، ومن ثم يمكن الاستنتاج ، إن ملاحظات أولئك هي خاطئة لأنهم ، ينظرون إلى العلاقات العائلية من زاوية عاطفية ، وعلى أساس ما ساد في مرحلة أجدادهم ، معبرين عن عدم رضاهم الشخصي نحو العائلة المعاصرة . ويمكن أن نقول ان التفسير المثمر ، هو إن التفكك حالة تستوطن الحياة العائلية . فببساطة نقول "أن الزواج مثل الحياة يجب أن ينتهي ، إذ إن بعض الزيجات تختفي بسبب الطلاق وبعضها الآخر بسبب الموت"(٩) .

ولعل ذلك يلاحظ في ان معظم المشكلات التي تعاني منها العائلة المعاصرة، لها جذورها في الماضي ، فالطلاق مثلاً كان موجوداً كذلك الحال بالنسبة لمشكلات مثل الخيانة الزوجية ، وغياب الزوج أو وفاته ، أو بسبب الحروب .. غير أن معظم تلك المشكلات ازدادت أتساعا وتعقيداً في المجتمع المعاصر كما إن مشكلات جديدة ظهرت على السطح .

عدد "وليم جود Goode" الأشكال الرئيسة للتفكك تلخصها بما يأتي :

١ . الوحدة العائلية غير المكتملة ، أي غير الشرعية illegitimacy ومع إننا لا نستطيع القول باختفاء الوحدة العائلية ، إذا لم تكن قد وجدت أصلاً ، فإن هذه الوحدة ، يمكن أن تنظر بعدّها شكلاً من أشكال التفكك الأسري لسببين : فشل الزواج ، والثاني فشل أدوار أعضاء العائلة ولاسيما فيما يتعلق بالضبط الاجتماعي Social control ، إذ يعتبر ذلك سبباً أساسياً غير مباشر للشرعية .

٢ . اختفاء العائلة بسبب الغياب الطوعي لأحد طرفيها ، كما في حالات الانفصال والطلاق وكذلك حين يتخذ أحد الطرفين العمل حجة لغيابه عن البيت طويلاً.

٣ . التغير في تعريف الدور الناتج عن التأثيرات المختلفة للتغيرات الحضارية إذ إن تلك التغيرات قد تؤثر في العلاقات بين الزوج والزوجة ، غير إن النتيجة الرئيسة تتعلق بصراع الأبناء والأباء .

٤ . أسرة المحارة الفارغة The Empty Shell Family ، إذ يعيش أفراد مع بعضهم ، ولكن من دون الحد الأدنى من التواصل ، والأتصال مع بعضهم ، فاشلين على وجه الخصوص في أداء واجب التعضيد العاطفي لبعضهم البعض .

٥ . الأزمات العائلية التي تسببها حوادث "خارجية" ، مثل غياب أحد الزوجين بسبب الموت أو السجن ، أو بسبب أزمات تسببها الحروب والكوارث .

٦ . الفواجع أو النكبات الداخلية التي تسبب فشلاً رئيساً غير طوعي للدور من خلال الأمراض العقلية والعاطفية والبدنية .

إن مثل هذا التصنيف للتفكك العائلي يركز على أن العائلة تشبه الأنماط الموقفية الأخرى ، هي عبارة عن تنظيم من الأدوار ، وإن النمط المستمر لإنجاز الدور أمر ضروري لكي تستمر عائلة معينة في الوجود(١٠) .

إن "جود" يخلط كما يبدو بين الأشكال المختلفة من التفكك الأسري التي ذكرناها في النقاط مثل ١-٢-٤ ، وبين أسباب التفكك الأسري التي ذكرها في نقاط أخرى مثل ٥-٦ .

ويمكن أن نصنف التفكك الأسري بناءً على أسبابه ، فنقول مثلاً : أشكال التفكك الناجمة عن خلل في العلاقات الأسرية وفي القدرة الطوعية على أداء الأدوار المطلوبة ، كما في الأسر الفارغة ، وهناك أشكال من التفكك تنجم عن أسباب غير طوعية كالموت ، أو المرض ، أو السجن .

ان معيار التمييز ينبغي في رأينا أن يستند أساساً الى "المعنى" الذي يُضفيهِ كل طرف على الحالة ، ففي حالة "المحارة الفارغة" تبدو العلاقات خاوية من مضامينها العاطفية ، وثمة فشل في أداء الأدوار المطلوبة ، ومن ثم فإن كل طرف يشعر بحالة من اللا انتماء للأسرة مع أن الأسرة موجودة ومستمرة من الوجهة القانونية والواقعية ، وفي بعض الحالات ، كما في المجتمعات الشرقية ، قد تفرض التقاليد على الزوج ان يطلّق زوجته التي يحبها بسبب بعض التزامات زواج

"الكصة بكصة" مع استمرار التعاطف بينهما ، وربما العلاقة الخفية التي تنعكس حتى على مدى رعايتهما لأبناءهما .

أن من الممكن في إطار هذا الموضوع ، أن نقول إن التفكك الأسري هو حالة اختفاء مباشر أو غير مباشر للعلاقة الزوجية أساساً ، وقد يترتب على ذلك ، انهيار في العلاقات الأخرى مع الأبناء ، أي إن الأصل هو العلاقة الزوجية ، التي قد تزول بحكم الطلاق (اختفاء مباشر) . أو تزول بحكم فراغها من مضمونها العاطفي (اختفاء غير مباشر) ، وفي كلا الحالتين ينعكس ذلك على الأبناء بشكل سلبي .

وإذا تركنا بعض الأمثلة المباشرة والصارخة جانباً ، كأن يجد الحدث أو الفتى نفسه ، وحيداً ، وقد توفي أبواه . فيضطر لسلوك يعتبر جريمة أو جنحة بموجب القانون ، نستطيع أن نلاحظ هنا وهناك أمثلة كبيرة غير مباشرة تماماً . أطفال يشحذون بصحبة أمهاتهم أو آبائهم ، أو بصحبتهما ، أو أطفال يقفون في التقاطعات لبيع مواد أو بضائع بسيطة في أواخر الليل أو يبيعون سجائر في البارات والعلب الليلية .

أن العمل بحد ذاته ليس عيباً ، وإن كان في حالات كثيرة ممنوع قانوناً للأحداث والأطفال ، لكن مثل تلك الأعمال ، التي تدفع بعض الأسر أبناءها اليها تشكل بحد ذاتها بيئة صالحة للانحراف . وهذا يعني إن هناك أسر غير مفككه ، أي أن العلاقة الزوجية فيها متينة ، لكنها في الوقت نفسه تنطوي على نوع من التواطؤ ، يصبح الأطفال أو الأبناء بموجبه أداة لتحقيق مآرب الزوجين . فهناك مثلاً أزواج يشحذون ، ليس لحاجة ، بل استمرارا واستسهالا لمثل هذا السلوك مقابل ممارسة مهنة معينة . إن تفاهم الزوجين في هذه الحالة يؤدي الى استثمار الأبناء أنفسهم في عملية الشحاذة ، وبالتالي تعريضهم لمخاطر ارتكاب الجريمة . إي أن هذه الأسرة غير مفككة بل ومتضامنة ، ولكن أثرها في الأبناء وفي المجتمع بشكل عام سلبي وضار . وهناك في الوقت نفسه أسر أخرى ، تبدو العلاقة فيها بين الزوجين متينة ، وكذلك بينهما وبين الأبناء ، لكنهما بحكم عوامل

اجتماعية معينة يدفعان أبناءهما الى ارتكاب الجريمة ، كتشجيعهم على السرقة بعدّها نوعاً من إظهار الشجاعة أو الرجولة ، أو القتل طلباً للثأر .

إن من المهم في حالة البحث عن العلاقة بين التفكك الأسري ، وبين جرائم الشباب ، أن نمد نظرنا الى أبعد ، فنأخذ في الحسبان ليس التفكك وحده ، بل الحالات التي تكون فيها الأسرة غير قادرة على أداء وظائفها الاجتماعية ، بشكل مقبول وعلى وفق التعريف الاجتماعي السائد .

الجريمة والسلوك المنحرف :

في كل المجتمعات الإنسانية ، عرفت الجريمة ، بأشكال وصور متعددة، ويبدو إن تعاريف الجريمة والسلوك المنحرف أيضاً اختلفت باختلاف الظروف ووجهات النظر التي تؤسس عليها تلك التعاريف . إن الجريمة توجد حين يسجل إنتهاك معين لدى الشرطة . وهنا تصبح المسألة متصلة بتعريف السلوك والتعبير البسيط ، سيكون إن السلوك الإجرامي هو (ذلك الذي يعرف بعدّه سلوكاً إجرامياً شديد) . أي أن بحثنا يجب أن يركز على ما يجعل سلوكاً معيناً يتصف بالإجرامية ما دام المجتمع ، والمشرعون ، يضعون أسس التعريف . وهناك صيغة أخرى تبسيطية لتعريف السلوك الإجرامي ، وهي أن نقول أن القانون الجنائي هو الذي يصف سلوكاً ما بعدّه سلوكاً إجرامياً[١١] .

إن التعريف القانوني للجريمة يشير الى إنها (عبارة عن نوع من التعدي المتعمد على القانون الجنائي ، يحدث بلا دفاع أو مبرر أو تعاقب عليه الدولة) وهذا التعريف يشمل مدى واسعاً من الأفعال التي تتفاوت من التشرد وشرب الخمر الى مخالفة المرور[١٢] .

أما السلوك المنحرف فهو مفهوم أوسع ، ويمكن القول إن كل جريمة هي سلوك منحرف لكن العكس ليس صحيح ، إذ إن هناك أفعالاً منحرفة لا تقع تحت طائلة القانون . ومن ثم نستطيع أن نعرّف السلوك المنحرف (بكونه كل انتهاك أو خروج على المعايير الاجتماعية المقبولة في مجتمع معين ، وفي زمن معين) ، فعلى سبيل المثال يعتبر غياب الطالب عن المدرسة من دون عذر مشروع ،

سلوكاً منحرفاً وليس جريمة كما يعد تدخين الطفل سلوكاً منحرفاً ولا يدخل تحت طائلة القانون فالسلوك المنحرف تصرف يثير قوى الضبط الاجتماعي ، أو هو التصرف الذي ينبغي فعل شيء ما إزاءه(١٣) .

لعل من المفيد جداً ، ونحن نتحدث عن دور الأسرة ، أن نشير الى أن الجريمة هي سلوك يكتسب بالتعلم ، فالإنسان لا يولد مجرماً ولا منحرفاً ، صحيح إن لبعض العوامل البايولوجية دورها في ذلك ، لكنه في التحليل الأخير دور هامشي ، ومن ثم فإن تفسير ذلك السلوك ، بعدّه سلوكاً متعلماً ، لابد أن يدرس في إطاره الاجتماعي ، ومن حيث كونه ظاهرة اجتماعية أيضاً . فالمجرم (criminal) لا يبتكر سلوكه من العدم على حد تعبير العالم "سذرلاند" "Satherland" ، ويتعلم الأطفال ان يصبحوا جانحين من خلال عضويتهم في جماعات تعمق سلوكهم الجانح وتعززه(١٤) .

هناك جذور أخرى تمهد ، لهذه العضوية ، فحين يشعر الحدث أو الفتى بأنه ينتمي لعصابة من الأقران تقوم بسرقات من المتاجر مثلاً ، فإن أحد مصادر قوة إحساسه بالانتماء ، هو بالمقابل ضعف انتمائه لأسرته ، أو ضعف الدور الضبطي للأسرة ، وفشلها في تدعيم الاتجاهات التي تمتثل لمعايير المجتمع . بل أن الأسرة قد تكون بحكم ظروفها الاقتصادية ، وتدني قوة علاقات أعضائها أداة حث لأبنائها على ارتكاب السلوك المنحرف .

كيف تؤثر الأسرة :

في الأسرة تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية Socialization ، وفيها يستدخل الطفل أولى عناصر حضارة مجتمعة ابتداءاً من اللغة وقواعد التصوف ، وبذلك تكون الأسرة أول بيئة اجتماعية للطفل . وبما إنها أول بيئة اعتيادية يتم فيها نمو الطفل فإنها تحوي من الإمكانات المطلوبة لضمان الازدهار المكتمل لأطفالها بتحقيق الأمن والقبول والاستقرار وفرص الاستكشاف ، أو إنها تسبب تشويشاً وأضطراباً من خلال اللا مبالاة والكراهية وفتور الشعور(١٥) . أي إن الاسرة تحقق سلسلة من الاحتمالات اللاحقة لسلوك أطفالها تتراوح بين الرضا

والأرتياح والامتثال لمعايير المجتمع ، وبين الاحساس بالاحباط والعزلة ، وأنتهاك المعايير لأيجاد ما يعتقد إنه مخرج لبعض المشكلات .

إن من الممكن النظر الى جانب من تأثيرات الأسرة على تصرفات أبنائهما من خلال التصورات الآتية :

١ . إن الأسرة ، في أحيان كثيرة ، ولاسيما في مجتمعات ما يسمى بالعالم الثالث أو بتعبير أدق في المجتمعات المحلية ذات الطابع الزراعي ، تدفع أبناءها على أرتكاب الجريمة على الرغم من إن سلوكهم سيقع تحت طائلة القانون ويعرضهم للعقوبة ، لكن ذلك السلوك ينسجم مع ، ويمتثل للمعايير الاجتماعية السائدة في الحضارة الفرعية (Sub-culture) للمجتمع المحلي. فعلى سبيل المثال تحث الأسرة التي قتل أحد أبنائها ابناً آخر على الأخذ بالثأر لأخيه من خلال قتل القاتل . أن هذا الفعل وإن عدّ جريمة في ضوء القانون الجنائي للمجتمع society فإنه لا يعدّ كذلك من زاوية الحضارة الفرعية للمجتمع المحلي ، بل ربما كان فعلاً يعيد للأسرة مركزها وأعتبارها. بل إن للثأر هنا وظيفة مهمة على صعيد المجتمع المحلي بشكل عام كما أظهر الدكتور "احمد أبو زيد" في دراسته لقرية "بني سميع المصرية" . إن للأسرة هنا دوراً حثيثاً ينسجم مع قيمها المحلية ، لكنه يتعارض مع قيم ومعايير المجتمع الكبير التي تنعكس في القانون الجنائي وتعريفاته للسلوك الذي يشكل جريمة معينة والعقاب الذي يحدد له في ضوء خطورته .

٢ . ثمة صورة أخرى لهذا النوع من الحث الأسري ، فالفتاة التي تنمو في أسوة بغائية ، أي تقوم بممارسة البغاء أو السمسرة تجد نفسها منذ طفولتها في إطار عملية "تدريب" و "ترغيب" ، لممارسة السلوك البغائي . وقد وردت ملاحظات عديدة عن توفر عناصر بغائية في المحيط الأسري للبغي . ففي دراسة عن البغاء أتضح ان ٤٧,٥% من البغايا الإناث و ٣٠% من البغايا الذكور توفرت في أسرهم مثل تلك العناصر . وقد لاحظ "سكوت" إنه في

معظم الحالات التي كانت أم البغي نفسها تمارس البغـــاء ، والأب يمـــارس السمسرة ، وهما اللذان يبعثان بالفتاة الى الشارع ، وذكر "جلوك" ان القواعـد الأخلاقية لأسر النساء الجانحات اللواتي درسهن كـــانت واطئـــة ، وذكـــر "اليرت" و "ميريل" إن البيئة الفاسدة كانت أكثر أهمية من الفقر نفسه(١٦). وما يقال عن البغاء ، يمكن أن يقال عن الأسر التي تحترف الشحاذة أو الســـرقة إذ إنها تهيئ أطفالها منذ سنوات مبكرة من أعمارهم علـــى ممارســـة تلـــك الجرائم ، فتصبح حياة الطفل في الأسرة عبارة عن عملية تدريب مســـتمرة على ممارسة الجريمة أو السلوك المنحرف .

أن الشكلين المشار اليهما في الحث الأسري على الجريمـــة ، وإن كانـــا مختلفين ، فإنهما يؤديان الى نتيجة واحدة وهي : "خلـــق وايجـــاد الســـلوك الاجرامي" ، مهما كانت درجة القبول به على صعيد المجتمع المحلي .

٣ . الأسر التي تهمل أبنائها ، أي أن الآباء والامهات مع إنهم يعيشـــون معـــاً ، يعانون من حالة نقص في الوعي وضعف في المستويات الثقافيـــة ، التـــي تؤهل الأسرة لإداء أدوارها . إن الأباء والأمهات لايقصدون دفع أبنائهم الـــى الجريمة ولكنهم بإهمالهم متابعة سلوك أبنائهم وحثهم على السلوك الســـوي ، والتدقيق في مواقفهم وأختياراتهم ومساعدتهم على أختيار الصحيـــح منـــها ، يضعون أبناءهم في إطار "اختيار الجريمة" بدون قصد أو وعي بذلـــك . إن كثيراً من الناس يلاحظ ان بعض الأطفـــال أو الأحـــداث ، يتغيبـــون عـــن المدرسة، ويقضون جل أوقاتهم على شواطئ الأنهار ، أو في دور السينما ، أو في الشوارع والطرقات من دون أن يتابعهم أحد ، ويحكم فوراً علـــى أن أسرهم تهملهم ، ولا تعي حقيقة دورها في أرشادهم ، وحـــل مشـــكلاتهم ، وتبيان مظاهر الخطر في تصرفاتهم . أنهم اطفال مهملون يفتقرون الى الحـد الأدنى من الرعاية والضبط السلوكي .

٤ . الأسر التي تجد نفسها مضطرة ، رغم وعيها بمخاطر معينة أو حرصها على أبنائها في الأقل ، بدفع أولئك الأبناء في سبل تؤدي بهم الى الجريمة والسلوك المنحرف .

إن بعض مشكلات الأسرة في هذه الحالة ، قد تكون جزءاً لا يتجزأ من مشاكل المجتمع ككل . فعلى سبيل المثال ، في المجتمعات التي تسود فيها ظروف الفقر ، قد تضطر الأسرة لدفع أبناءها الصغار الى ممارسة أنشطة تؤدي بهم في النهاية الى أرتكاب الجريمة او الى الأنحراف . أن مثل هذا الظرف شائع في الدول النامية خصوصاً إذ إن ٨٠% من أطفال تلك الدول يعيشون طفولة معذبة ، بسبب سوء التغذية والأفتقار الى مياه الشرب النقية ، ويعانون من الأمراض وشحة الرعاية الاجتماعية والصحية . وقد أشار مكتب العمل الدولي الى أنه يوجد نحو (١٠٠) مليون طفل مجبرون على العمل الشاق ، ومنهم (٤١) مليون طفل يقومون بالعمل في إطار عائلي و (٥٢) مليون طفل في الصناعة وعدد كبير من هؤلاء يزاولون أعمالاً خطرة .

أن كثيراً من الأسر ، بسبب ظروفها الاقتصادية الصعبة . تجد نفسها مضطرة لتشغيل أبنائها في مهن تشكل بمجموع عناصرها وظروفها بيئة صالحة لأرتكاب السلوك المنحرف والجريمة . في ضوء ما تقدم نستطيع أن نقول أن الأسرة ، بسبب نقص الوعي ، أو بسبب الحاجة أو بتأثير ظروف معينة كتفكك الوحدة الأسرية ، تشكل بيئة صالحة لنمو السلوك الأجرامي ، أو المنحرف ، مع إنها من وجهة النظر المثالية ، ينبغي أن تكون مصدراً لنقل حضارة المجتمع ، فكيف إذن يحدث هذا التناقض ؟

أن أية وحدة أجتماعية ، أو كل جماعة group ، تتنازعها نوعان من الأهداف : الأولى محدودة وضيقة بحدود الوحدة نفسها ، والثانية : أهداف عامة تمتد الى المجتمع كله . وحين يحدث التناقض بين هذين النوعين من الأهداف ، ينعكس بالضرورة ، على سلوك المشاركين في العلاقة . فالأسرة كجماعة حين تعاني الحاجة الاقتصادية الماسة ، تدفع أبناءها لممارسة أنشطة وأعمال معينة ،

على الرغم من وعيها أحياناً ، بأن ذلك قد يعرض الأبناء للخطر . إنها تقبل تلك المجازفة لارضاء حاجات معينة في حياتها اليومية .

ولكن هل الأسرة وحدها مسؤولة ؟

لاشك ان المجتمع لايتألف من النظام الأسري فقط ، فهناك (أنظمة اقتصادية وثقافية وعسكرية وغيرها) . والنظام الأسري لا ينقطع عن غيره من الانظمة ، بل يتبادل معها التأثير ، وهناك ظروف أو أزمات يمر بها المجتمع سياسية وأقتصادية ، وتنعكس انعكاساً مباشراً على وضع الأسرة ، وعلاقات أطرافها ، إضافة الى أن عمليات التغير الاجتماعي السريع التي كان لها دورها في تفكك بنية الأسرة التقليدية الممتدة ، أوجدت ظروفاً بدأ فيها تكيف الأسرة صعباً . فعلى سبيل المثال ، أوجد التصنيع والنمو الاقتصادي ظرفاً ملائماً لخروج المرأة الى العمل ، ويفترض في هذه الحالة أن تكون هناك مؤسسات بديلة ، تؤدي وظائف الأم ، كدور الحضانة ، ورياض الأطفال ، وأن يكون هناك نمط جديد من العلاقة بين المدرسة والعائلة غير إن تلك المؤسسات ، وإن وجدت فإن كفايتها ليست بالمستوى المطلوب ، وبالشكل الذي ينعكس سلباً على شخصية الطفل ، ونموه اللاحق ، كذلك فإن تأكيد الدور الاقتصادي للطفل في مرحلة مبكرة يعرضه لمخاطر جسيمة ، على الرغم من أنه سيوفر مورداً جديداً للدخل في أسرته .

إن كل أشكال التفكك الأسري يمكن ان تفهم بشكل أفضل إذا أخذ في الحسبان ، ما تعنيه للبناء الاجتماعي للمجتمع الأكبر[١٩] .

وهكذا فأن الأسرة ، إذ تصبح بيئة ينمو فيها السلوك المنحرف ، تفشل في إداء وظيفتها الحضارية والتربوية المهمة ، أي نقل قيم وتقاليد وأعراف المجتمع ، وجعل الطفل يستدخلها ويحترمها ، بحيث تؤدي دورها في تشكيل سلوكه وتوجيهه.

وقد أثبتت دراسات عديدة ، أن هناك ترابط بين ظروف البيئة الأسرية وعلاقاتها ، وبين أنواع مختلفة من الجرائم والسلوك المنحرف ، فقد أظهرت دراسة أجريت عن تشرد الأحداث في مصر إن من الأحداث المتهمين بالتشرد

بأنماطه المتعددة (٣١٧٦) حدثاً أي نحو (٧٠,٧٦%) من مجموع الأحداث ليس لديهم مكان يلجئون اليه ، غير شوارع المدينة وحاراتها وأزقتها ، أي إنهم لايعيشون في كنف أسر ، كما وجد أن (٥٤٧) أسرة من الأسر التي تعيش في مدينة القاهرة لم يستطع أولياء أمورها القيام بعملية التنشئة الاجتماعية لأبنائهم وبناتهم ، فقاموا برفع دعاوي المروق عليهم .

أي أن مجموع الأحداث الذين لا يتمتعون بالحياة في أسرة او بالحياة السليمة في أسرة يبلغ عددها (٣٧٢٣) حدثاً من مجموع الأحداث وقدره (٤٥٢٧) حدثاً . (أي أن نحو أكثر من اربعة احداث في كل ألف من الأشخاص الذين في سن الأحداث في مدينة القاهرة يعيشون بلا أُسر أو في أسرة معيبة) .

وأظهرت دراسة عن الأحداث من مرتكبي السرقة إن التفكك الأسري ، ظهر في ٥٩% من عوائل الأحداث موزعاً على الشكل الآتي :

وفاة الأب ٢٠% ، وفاة الأم ٨% ، وفاة الوالدين ٤% ، حصول الطلاق ٢% ، الهجر بين الوالدين ٢% ، تعدد الزوجات ٢١% ، غياب الأب ١%[٢٠] ,

لقد لاحظ أحد الأطباء النفسانيين ، أنه لم تعرض عليه حالة واحدة لطفل إعتاد السرقة ، إلا وعرف بعد البحث إنه ينتمي لبيت لا تتوافر فيه الأمانة ، فالفكرة التي يكوّنها الأبن عن الخطأ والصواب أو الخير أو الشر ، تبنى على ما يعتقده الوالدان . كذلك أظهرت بعض الدراسات ، وفي الأتجاه نفسه ، إن هناك فروقات ذات دلالة احصائية بين الجانحين وغير الجانحين فيما يتعلق بمشاعرهم تجاه علاقة والديهم بهم ، وتجاه أساليب التربية الخاطئة التي تعرضوا لها ، وكان الجانحون يعانون من ظروف عائلية سيئة ، وأساليب معاملة خاطئة وأقل اتصالاً من الناحية النفسية مع الوالدين ، وخاصة الأباء .

كما أثبتت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الجانحين وغير الجانحين في كثير من نواحي الشخصية إذ كان الجانحون أكثر شعوراً بالنقص وأكثر أستغراقاً في أحلام اليقظة ، وأكثر حدة ودرجة في سوء التكيف

الاجتماعي وأكثر اتياناً لألوان السلوك الجانح ، واللا مقبول اجتماعياً ، نتيجة أو رد فعل لأساليب التربية الخاطئة .

ومن الدراسات الشهيرة التي أظهرت مثل تلك العلاقة بين البيئة الأسرية والجنوح دراسة العالم "وليم هيلي Healy" ، ودراسة "اوجست برونر Bronner" الموسومة : "ضوء جديد على الجناح وعلاجه" .

وقد تبين من نتائج الدراسة إن ٣٦% من الحالات التي درست ، كان الوالدان فيها من الأميين أو قليلي التعلم ، وأن ٢٠% من الأباء مدمنين على المسكرات . وتوصل الباحثان ١٢% من الحالات التي درست كان فيها كلاً من الوالدين غافلاً عن مشكلة جنوح أبنائهم و ٣٢% منهم كان كلا الوالدين قد رفض الأعتراف بخطورة المشكلة ، وأن ٣٤% منهم كان أحد الوالدين في الأقل حاول فهم المشكلة ولكن لم يكن قادراً على مواجهتها ، وأن ٢٢% كان أحد الوالدين أو كلاهما حاول مواجهة المشكلة عن طريق العقاب البدني .

ومع إن دراسة "جلوك" وزوجته قد أصبحت قديمة ، إلا إنها ما زالت تعد دراسة رائدة . لقد درسا (١٠٠٠) حدثاً جانحاً ، ونشرت دراستهما عام ١٩٣٤ ، وأظهرت نتائج البحث أهمية العائلة المفككة التي يضعف فيها الاشراف العائلي في تكوين الجنوح وتظهر العائلة المفككة في محيط الاحداث الجانحين بنسبة كبيرة ، وتوصلا في دراستهما الى ان الجانحين يأتون بنسبة كبيرة من عوائل تكون لسبب أو لآخر أما عوائل مفككة أو من عوائل يكثر فيها الفساد ، وتبين إن ٧٠% من الحالات التي درست كانت الأساليب التي يتبعها الوالدان غير سليمة ، وإن عوائل الجانحين يكثر فيها الطلاق والهجر والأنفصال[٢٢] .

وفي دراستهما الثانية : أظهر العالم "جلوك وزوجته" أهمية عوامل معينة في الأسرة كالأدمان على المسكرات والجريمة والأنحلال الخلقي وتردي العلاقات بين الأبوين .

إن الدراسات التي أظهرت علاقة معينة بين الظروف الأسرية وبين السلوك المنحرف والجريمة كثيرة ويصعب حصرها ، غير إننا نستطيع ان نحدد العوامل الأسرية ذات العلاقة فيما يأتي :

أ - عوامل تتعلق بالمجتمع ذاته وتنعكس على الأسر ، فتعطل دورها التربوي وتؤثر في وظيفتها من حيث كونها مؤسسة رئيسة من مؤسسات المجتمع . فعلى سبيل المثال : حين تشيع في المجتمع ظروف اقتصادية سيئة ، تتبلور فيها حالة الفقر والحاجة المادية ، فإن الأسرة وهي تعاني من ذلك قد تدفع أبناءها نحو مهن تعرضهم للأنحراف وقد شهدت الثورة الصناعية في أوربا حالة نموذجية لذلك .

ب - عوامل تتعلق بالأسرة ذاتها : كإدمان المسكرات ، أو المخدرات أو شيوع الفساد أو الطلاق أو الهجر أو الانفصال ، ومع إننا لا نستطيع أن نحلل تلك العوامل بمعزل عن المنظور الاجتماعي وعن الاطار الاجتماعي ، فإن من الممكن تحليلياً ونظرياً أن نقول ان تلك العوامل تخص الأسرة ذاتها .

ج - عوامل مشتركة بين الأسرة والمجتمع : فعلى سبيل المثال نذكر أهمال الدولة في مجتمع ما للمناطق التي تسمى متخلفة ، Slums ، بحيث تصبح نوعاً من الـ جيتو المغلق ، أو تصبح بؤرة للجريمة ، من خلال تفاعل العوامل الاجتماعية العامة والأسرية ، أو العوامل الخارجية والداخلية[٢٣] .

وفي كل الحالات التي ذكرناها نستطيع القول إن العلاقة بين الظروف الأسرية ، وبين الجريمة والسلوك المنحرف تتمثل أو تتلخص في "سوء الأداء الوظيفي للعائلة على صعيد المجتمع" ، وبعبارة أخرى أن العائلة تفشل في أداء وظيفتها التربوية والحضارية ، بحيث تصبح ظرفاً صالحاً لنمو السلوك المنحرف، أو عامل دفع بإتجاهه .

البيئة الأسرية السليمة :

تستند العلاقة الأسرية أصلاً الى علاقة الزواج . ومن البديهي القول أن النظرة الى الزواج قد تغيرت مع تغير الظروف الاجتماعية ، ونظرة الرجل

والمرأة الى بعضهما ، وتصوراتهما عن الزواج وعن الوظائف التي يؤديانها ، أن البيئة الأسرية Family Environment السليمة تستند الى عناصر عديدة أهمها :

١ - علاقة زوجية لاتصل فيها المشكلات حداً من الخطورة ، يؤدي الى فصم عُرى الزواج ، عن طريق الطلاق أو الأنفصال أو الهجر . أي أنها علاقة يتوافر فيها حد معين من الفهم والتفاهم والقدرة على تجاوز المشكلات بطريقة عقلانية قائمة على الشعور والمسؤولية .

٢ - أن تلك العلاقة الزوجية غير منقطعة بسبب الموت أو الغياب الطويل ، أو المرض المقعد عن إداء الدور .

٣ - أن البيئة الأسرية خالية من عناصر الأنحراف والجريمة ، كإدمان المسكرات والمخدرات أو السرقة أو الفساد الجنسي وغيرها .

٤ - أن يتوافر للوالدين حد مناسب من الوعي الاجتماعي والتربوي أزاء أنفسهم وأبنائهم من جهة وإزاء المجتمع ككل من جهة أخرى . أيّ أنهما يشعران بأهمية الدور الذي يقومان به ، سواء لحل مشكلاتهما ، أو متابعة وحل مشكلات أبنائهما . هذا الوعي يتضمن من بين أشياء عديدة حرصاً على أن يتابع الأبوان ظروف الأبناء الدراسية ، وأن يعملا على حل مشكلاتهم ، وأن يوفرا لهم وسطاً يمتاز بالدفئ العاطفي ، والأهتمام والتفهم .

٥ - أن يكون المجتمع الأكبر في وضع يسمح له بتوفير الجو المناسب من الأرضاء للأسرة ، ولاسيما في الجانب الأقتصادي ، كتوفير العمل للقادرين عليه ، وإيجاد المؤسسات الملائمة والفعالة البديلة لبعض أدوار المرأة ، وتوفير فرص إيجابية للدراسة ، والثقافة ، وحل مشكلات الأسرة ، عن طريق المكاتب أو المراكز المتخصصة ... وأيجاد القوانين الحازمة التي تحدد شروط وظروف عمل الأحداث . أن للمجتمع تأثيره الكبير في مدى إداء الأسرة لوظائفها ، وليس هناك ميل في عالم السلوك البشري لايرتبط بقيم المجتمع[٢٤] .

٦ – أن الاطار البيئي للأسرة ينبغي أن يكون سليماً . ذلك إن استكشاف الطفل الأساسي للحياة يتم من خلال اللعب ، وهو لا يجبره أحد على فعل ذلك ... ومن أهم العناصر الأساسية في هذا الخصوص هي المكان ورفاق اللعب ؛ وحد أدنى من تدخل الكبار[٢٥] .

ومن المهم في هذا الصدد أيضاً ملاحظة أن قيم بعض المجتمعات المحلية ، ولاسيما الريفية منها تدفع الى جرائم معينة ، كالأنتقام والثأر . إن للعوامل البيئية والعلاقات الأسرية دوراً رئيساً في السلوك الاجتماعي المعادي فالأحياء الفقيرة ، والمجمعات السكنية الجديدة التي تضعف فيها روح الجوار والتضامن ، وتفتقر الى التسهيلات والمرافق الترويحية تنتج أعداداً من الجرائم لا تتناغم مع حجمها السكاني[٢٦] .

وبناء على ما تقدم يمكن القول ، إن دور الأسرة في تحصين أبنائها ضد الجريمة والسلوك المنحرف ينبع من الأسرة ذاتها ، ومن المجتمع أيضاً ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أهمال أحد منهما . هذه قضية أساسية ، ومع ذلك فإن السياسات الاقتصادية – الاجتماعية ، في كثير من الاقطار ، تهمل هذه العلاقة المتبادلة . فعلى سبيل المثال قد تتجه بعض الدول الى تركيز بضاعة في مناطق معينة ، قرب موارد معينة ، أو بسبب توفر الميزة التجارية للموقع . وتهمل مناطق أخرى ، أو تعمد الى التركيز على الصناعة في المدن ، وتهمل الريف ، وبذلك تفتح أبواب الهجرة الى المراكز الحضرية ، وبشكل ينعكس سلباً على بنية الأسرة ، وعلاقات أعضائها ، ومن ثم على دورها الاجتماعي والحضاري .

من جانب آخر ، فإن بعض أنماط التربية والتنشئة التقليدية إن كانت لاتبدو ذات خطر أو أثر سلبي كبير في مجتمع محل صغير – زراعي مثلاً – فإنها ستكون كذلك حين يتسع نطاق التحضير وتختفي جزئياً سمات المجتمع الريفي البسيط . فحين يكون نمط السلطة الأبوية شديداً وقاسياً ، أو يكون هناك تمييز معين ضد الأناث ، أو حين تنمى أتجاهات سالبة ضد التعليم وسلطة الدولة ، فإن لكل ذلك وظائف معينة في المجتمعات الصغيرة ، وقد لا تشكل خطراً على سلوك

الأبناء نظراً لقوة وفاعلية وسائل الضبط غير الرسمية (Informal) . ومن ثم فإن ما كان يمكن ان يعدّ بيئة أسرية سليمة (كما هي الحال في الريف قبل عقود من الزمن) ، أصبح الآن مصدر كثير من المشكلات . إن سلطة الأب المطلقة لم تعد ممكنة في ظل الحديث المتواصل عن الديمقراطية وتطبيقاتها المختلفة في مجتمعاتنا الحديثة .

ولذا فإن الشاب يدرك أكثر فأكثر تلك الفجوة القائمة بين جيله وجيل أبويه، وهو إذ يرى في السلطة الأسرية التقليدية قيداً قاسياً ، فإن الآباء ينظرون الى الأيام الخوالي كما لو كانت عصراً ذهبياً زائلاً ، وهنا غالباً ما يؤخذ بالاتجاه المتطرف، فإما المزيد من الضبط والقسوة والتشديد على السلوك . وإما الحبل على الغارب .

ولاشك ان الاتجاه المتطرف مازال واضحاً في تربية الأناث ، بالقياس الى الذكور ، غير إن كل علاقة هي عرضة للتغيير .

لقد أظهرت عدة دراسات عن الأسرة العربية هذا الجانب من المشكلات ، فقد وجد إن الخليط المزيد للضبط العالي الممتزج بالتشجيع والتحفيز الإيجابي لشخصية الطفل المستقلة ، أو ما أطلق عليه أسم الضبط العقلاني العاطفي الوالدي، هو الصورة الأفضل . كما لوحظ أيضاً إن الأباء والأمهات الذين كان أطفالهم متذمرين وأنعزاليين ومرتابيين كانوا (أي الأباء والأمهات) يتسمون بالعزلة وقوة الميل للضبط والسيطرة ، وضعف العاطفة ، وقد أطلق على هذا النمط في الضبط (control) أسم الضبط القهري .

أورد الدكتور "قيس النوري" ، ملاحظات قيمة عن الأسرة والشباب ، في الوطن العربي ، فقد ذكر أن الشباب يتعرضون لتحديات جديدة لم يهيأوا لها في أسرهم ، وهذه التحديات تنطوي على صعوبات تتطلب مواجهة ذهنية وعصبية عالية ، لايمكن توفرها إلا إذا كانت الخلفية التربوية للفرد حاوية على عنصر التشجيع والتحفيز الإيجابي ... وإلا تحولت شخصية الفرد والناشئ الى النمط المتردد ... كذلك فإن ما يؤسسه البيت في تركيب شخصية الأبناء قد لايكون متلائماً وما تبنيه المدرسة ، الأمر الذي ينتج عنه أنقطاع بعض الأدمار التي يدرب